

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

قسم العلوم الإنسانية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

شعبة التاريخ

المستوى: أولى ماستر (تاريخ الوطن العربي المعاصر)

محاضرة في مقياس المشرق العربي 1920م – 1945م

عنوان المحاضرة

التحولات السياسية العربية

1920م – 1939م

أولاً: التحولات السياسية في مصر

1. إعلان الدستور الجديد:

أصدرت بريطانيا تصريحاً في 28 فبراير 1922 في كل من لندن والقاهرة، وتضمن التصريح إلغاء الحماية واعتراف بريطانيا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ولكن احتفظت لنفسها بأمر أربعة باسم التحفظات الأربعة وهي:

- تأمين المواصلات لبريطانيا في مصر.
- دفاع بريطانيا عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة.
- حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات.
- مسالمة السودان

استقبل هذا التصريح بالاستياء والاستنكار من قبل المصريين لأنه لم يحقق آمالهم في الاستقلال، وأعلن سعد زغلول من منفاه أن هذا التصريح نكبة وطنية كبيرة وزاد الحالة سوءاً. وبصدور التصريح وإعلان السلطان فؤاد نفسه ملكاً في مارس 1922م، وإعادة وزارة الخارجية المصرية في نفس اليوم، دخلت مصر حقبة جديدة، فقد تألفت وزارة "عبد الخالق ثروت" في مارس 1922م وأخذت تعد العدة لإعلان دستور الدولة المصرية الجديدة.

تألفت لجنة الثلاثين لصياغة الدستور ولكنها لم تكن تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً. وأعلنت وزارة "يحيى إبراهيم باشا" الدستور في مارس 1923م، وفي 24 جويلية 1923م تنازلت تركيا في معاهدة لوزان عن حقوقها في مصر والسودان. وبعد إعلان العفو عن الزعماء الوطنيين رجع سعد زغلول وصاحبه إلى مصر في سبتمبر 1923م، وهاجم الوفد الدستور بشدة.

وفي انتخابات جانفي 1924م حاز الوفد أكثرية ساحقة، ودعي سعد زغلول لتأليف الوزارة، ودارت مفاوضات بينه وبين رامزي ماكdonald، وأصر سعد على وجوب منح الاستقلال التام لمصر مع سحب جميع القوات البريطانية منها، وإزالة ما بقي من آثار الإدارة البريطانية، لكن المفاوضات فشلت وفضل سعد زغلول الاستقالة على الاستجابة للمطالب البريطانية، وخلفه أحمد زيو باشا الذي استجاب لهذه المطالب، وحل البرلمان في 24 ديسمبر 1924م، ووافق على الدستور وتعرضت الحقوق للتكثير بشكل لا يتوافق مع العدالة.

2. استقلال مصر وإعلان الملكية:

أعلن الدستور المصري في 19 أبريل 1923م، وعدل بعد عام وصدر قانون الانتخابات، وكان الدستور يعلن أن الأمة مصدر السلطات، ويعطي كل مصري بلغ الحادية والعشرين حق الانتخاب. وجرت الانتخابات النيابية وفاز الوفد المصري بالأغلبية المطلقة، فاجتمع المجلس التأسيسي في 1924م وأصبح سعد زغلول زعيم الثورة رئيس للحكومة، وكان هذا الدستور يكفل الحريات العامة للمصريين وينص على مسؤولية الوزارة أمام المجلس النيابي، وعلى الرغم من ذلك لم يستقر الحال، فقد أدى السخط الشعبي إلى وقوع اغتيالات كان أهمها قتل السير لي تشاك القائد العام للجيش المصري، مما ترتب عليه فرض إجراءات انتقامية من جانب بريطانيا، منها سحب الجيش المصري من السودان، ودفع دية مليون جنيه، غير أن سعد زغلول رفض هذه المطالب واستقال من منصبه كما تعطل الدستور.

توفي سعد زغلول سنة 1928م وخلفه في رئاسة الوفد المصري النحاس باشا الذي شكل وزارته الانتقالية الأولى، لكن الإنجليز والقصر الملكي أقام أمامها العراقيل، كما أقام إسماعيل صدقي حكومة استبدادية عصفت بالمجلس النيابي والدستور، ووضع دستوراً جديداً ألغى فيه الكثير من حقوق الشعب المصري، ثم أجرى الانتخابات وظفر فيها حزبه المعروف بحزب الشعب بالأغلبية، ولم يكن في المجلس النيابي من المعارضين سوى 14 عضواً ينتمون لحزب الوفد ولحزب الدستور، وظل صدقي يحكم استبدادياً ثلاثة سنوات قامت خلالها اضطرابات كثيرة بين الوفد والحكومة.

3. معاهدة 1936م:

لقد ضمنت هذه المعاهدة كل من حزب الوفد، الحزب الوطني، وحزب الأحرار الدستوريين وحزب السعديين وحزب الإخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي وشكل وفد مفاوضات الإنجليز برئاسة مصطفى النحاس باشا مثلت فيه جميع الأحزاب ما عدا الحزب الوطني الذي لم يكن يعترف بالاحتلال البريطاني، بعد ذلك قامت مفاوضات بين مصر وإنجلترا انتهت بتوقيع 1936م وأهم بنودها:

- ✓ استقلال مصر استقلالاً تاماً.
- ✓ إنهاء الاحتلال العسكري على أن تحتفظ بريطانيا بعشرة آلاف جندي في منطقة القناة.
- ✓ إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.
- ✓ تأييد مصر في دخول عصبة الأمم وعودة الجيش المصري إلى السودان.

- ✓ بقاء الحكم ثنائيا فيها.
- ✓ اعتراف بريطانيا بسيادة مصر.
- ✓ تحالف الدولتين ضد أي احتلال أجنبي.

مدة المعاهدة 20 سنة، وقد صودق على المعاهدة من قبل المجلس النيابي المصري ومجلس العموم الإنجليزي، وبعدها مباشرة دعت مصر إلى عقد مؤتمر دولي في سويسرا تنازلت فيه الدولة صاحبة العلاقة عن امتيازاتها في مصر سنة 1937م، ودخلت مصر في العام نفسه عصبة الأمم.

هذه المعاهدة أدت إلى انقسام الوفد على نفسه، وخرج على النحاس بعض كبار أعوانه فأدى ذلك إلى إضعاف حزب الوفد الكبير. وقد انتقد المعارضون المعاهدة لأنها تنص على إنهاء الاحتلال لكنها في الوقت ذاته سمحت ببقاء القوات الإنجليزية في القناة، كما أن المعاهدة جعلت مصر قاعدة للجيش الإنجليزية.

ثانيا - التحولات السياسية في العراق:

1. عهد الملك فيصل 1921م – 1933م:

لقد أظهرت ثورة 1920م صعوبة استمرار الحكم البريطاني في العراق، هذا الشيء دفع بريطانيا إلى إيجاد حلول أخرى، حيث شرعت في تأسيس أول حكومة عراقية مؤقتة برئاسة عبد الرحمان الكيلاني وأعلنت رغبتها في إقامة ملكية عراقية، رشح لها عدد من العراقيين أمثال طالب النقيب والملك فيصل بعد خروجه من سوريا إثر موقعة ميسلون.

قدم فيصل إلى العراق بعد ترشيحه ونظمت الحكومة المؤقتة الدعاية له، وبعد تتويجه واجهته عدة مشاكل أهمها الصراع الطائفي بين السنة والشيعة. وقد عمل فيصل على تأسيس الجيش العراقي الحديث، كما سمح بإنشاء الأحزاب السياسية على النمط الغربي فظهرت إلى الوجود الأحزاب التالية: الحزب الوطني العراقي، حزب النهضة والحزب الحر العراقي، ونشأت أحزاب في الموصل وهي حزب الاستقلال، جمعية الدفاع الوطني العراقي، وظهرت أحزاب وطنية هي الحزب الوطني، حزب الإخاء، وأخذت هذه الأحزاب على عاتقها قيادة الحركة الوطنية بما يحقق للعراق استقلاله وسيادته الوطنية.

2. معاهدة 1922م:

نجد أن بريطانيا رأت أن تستبدل الانتداب بتنظيم العلاقات مع العراق على أساس معاهدة أبرمت في 1922م وعد فيها تشرشل فيصل بأن تحل محل الانتداب. غير أن المعاهدة التي أرادت بريطانيا أن تطبقها بريطانيا ليست هي ذاتها التي وعد بها تشرشل فيصل، مما دفع بهذا الأخير إلى الإعراب عن عدم رضاه عنها قائلا "ليست هذه المعاهدة التي وعدني بها تشرشل في لندن"، وهو ما جعله ينتهج سياسة "خذ وطالب" التي كانت تعني السير بالبلاد في طريق الاستقلال دون إشعار بريطانيا بأن ذلك يؤثر في النمط السياسي الذي أرادته. كما اكتشفت بريطانيا أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تكون الأساس لصداقة إنجليزية عراقية دائمة، ولذا عدلت هذه المعاهدة باتفاق بين الطرفين وأنقصت مدتها من عشرين سنة إلى أربعة سنوات.

3. استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم:

في عام 1930م أمكن التوصل إلى تسوية نهائية بين بريطانيا والعراق، وقد نصت معاهدة 1930م على إنشاء تحالف عراقي بريطاني مدته 25 سنة، كما نصت أيضا على أن بريطانيا ستقوم بتأييد

ترشيح العراقي لدخول عصبة الأمم ثم استقلاله، وأيضا تتعهد بريطانيا بالدفاع عن العراق مقابل تقديم هذا الأخير تسهيلات لها.

وقد أدت هذه المعاهدة إلى انقسام الطبقة السياسية في العراق إلى فئتين، فئة أيدت التحالف العراقي البريطاني وترأسها نوري سعيد، وفئة عارضت هذا التحالف بحجة أنه لم يحقق أمانى العراقيين، وترأس هذه الفئة ياسين الهاشمي، ومع ذلك حقق العراق استقلاله الذاتي ودخل عصبة الأمم.

وباستقلال العراق عاد الأمل للشعوب العربية المستعمرة في التحرر والاستقلال، وكانت هذه الشعوب تأمل أن يساهم العراق في مساعدة البلدان العربية على نيل استقلالها، وهذا ما جعل بعض الوطنيين الأحرار في الوطن العربي يفرون إليه من سلطات الانتداب، ويشكلون تيارات وطنية تنادي بتحرير البلدان العربية ويدعون فيصل للخروج عن عزلته، وقيادة حرب التحرير العامة. وقد تقدم العراق وتطور خلال حكم فيصل الذي حظي بحب الجماهير العربية، نتيجة مواقفه الرائدة في العديد من المجالات، إلا أن أجله لم يمهله الفرصة لمتابعة مسألة الكفاح حيث توفي عام 1933م.

ثالثا – التحولات السياسية في الأردن:

1. تأسيس إمارة شرقي الأردن:

كانت مناطق شرقي الأردن قطعة من بادية الشام تتبع أيلة دمشق خلال العهد العثماني، ولم يكن حتى في المشاريع الاستعمارية نية لجعلها دولة مستقلة، وذلك لفقير المنطقة وقلة سكانها، كما أن معظمهم من البدو، وقد فتحتها القوى العربية أثناء الحرب العالمية الأولى وهي في طريقها إلى دمشق وكانت قطعة من مملكة فيصل التي أقيمت في سوريا عام 1920م، ولم يبد الإنجليز الذين كانوا يحتلون فلسطين أي اهتمام بشأنها، فلما كان تقسيم الانتداب بينهم وبين فرنسا في مؤتمر سان ريمور كان جنوبي بلاد الشام في حصتهم، ولم يسرعوا في احتلالها بل وعدوها بالاستقلال إثر دخول الفرنسيين دمشق، وتركوها تخضع لأربع حكومات محلية منفصلة عن بعضها في أربد وعجلون وعمان والكرك تحت إدارة المندوب السامي في القدس.

وحين رأى الإنجليز الأمير عبد الله بن الحسين يجمع في جنوبي هذه المنطقة قوى بدوية من أجل التآمر لملك أخيه فيصل، الذي أخرجه الفرنسيون من دمشق، قرروا أن يجعلوا شرقي الأردن منطقة فاصلة ويستفيدوا من موقعها ذي الأهمية الخاصة في مراقبة الشرق العربي كله، منها سوريا وفلسطين من جهة، والعراق والسعودية من جهة أخرى. كما رأى الإنجليز أيضا أن هذه البقعة تهيئ لهم مع العراق فرصة التعويض عن عهودهم المنكوثة مع الحسين بن علي الهاشمي، وتكفيهم مؤونة التفكير في صد أي هجمة يقوم بها الهاشميون في الحجاز لإقلاق انتدابهم بالمنطقة. وهكذا أرضى الإنجليز الملك فيصل بعرض العراق، واقنعوا أخاه الأمير عبد الله الذي كان نائرا يحمل علم الثورة العربية في منطقة معاذ بجعل شرقي الأردن إمارة له.

لم تعترف بريطانيا رسميا بقيام هذه الإمارة إلا في تصريح عام 1923م خلال زيارة المندوب السامي لعمان، وكان التصريح واضحا في الإشارة إلى التبعية الاستعمارية، فقاومه الشعب بشدة وثاروا ضده فوجهت بريطانيا إنذارا إلى الأمير عبد الله لتسليم الثوار، وكذلك تسليم مالية الدولة للإنجليز، وتأليف حكومة يتولى ثلاثة من الإنجليز وزاراتها الأساسية، وعملت بريطانيا على تمكين سيطرتها وسلطتها في الأردن فضمت قوات الشرطة لسلطتها، واجتهدت في إخماد كل حركة مقاومة للاستعمار والحكم، فأثار ذلك سخط الشعب مما اضطر الأمير إلى الاستجابة لرغبته، واشترك ممثلوه في وضع أسس التشريع والإدارة، فتأسست لجنة من ممثلي الشعب برئاسة ناظر العدلية، قامت بوضع قانون لانتخاب مجلس نيابي سليم أقرته الحكومة عام 1924م.

وقد حاولت بريطانيا نفس ذلك المشروع بوضع قانون جديد للانتخاب، وألغت القانون السابق فكان هذا دافعا لتحريك مشاعر الشعب وإجماعه على المعارضة، فاجتمع أحراره وبعثوا بمذكرة إلى عصبة الأمم جاء فيها: "باسم الحضارة الإنسانية نلفت نظر عصبة الأمم إلى جميع الحقائق التي يوقعها ممثلوا بريطانيا العظمى ونرجو إيفاد لجنة حيادية نزيهة للنظر في تحقيق المطالب الوطنية في الأردن".

2. التطور السياسي لإمارة شرقي الأردن:

كان من أهم مظاهر التطور في إمارة شرقي الأردن تأسيس الفيلق العربي، الذي أنشئ عام 1922م من فرقة صغيرة بلغت ألف رجل، ثم أخذ ينمو تدريجيا من حيث العدد والأهمية. وقد أشرف على تنظيمه قواد إنجليز من أشهرهم غلوب باشا، وكان الالتحاق مسموحا لكل القادرين من العرب، وقد ضم الفيلق إلى جانب الأردنيين جنودا عراقيين وحجازيين وفلسطينيين، وسوريين وغيرهم ومعظمهم مع البدو، ولقد كان من الممكن أن يصبح الفيلق نواة حقيقية لجيش عربي خالص في شرقي الأردن، لولا خضوعه للقيادة البريطانية التي جعلته أداة لتحقيق أهداف السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وإلى جانب الفيلق العربي وجدت بإمارة شرق الأردن قوة عسكرية عرفت بفرقة الحدود الأردنية، وقد تشكلت بعد إبرام المعاهدة البريطانية الأردنية، وكانت مهمة هذه الفرقة تنحصر في الدفاع عن الحدود، كما كانت هناك أيضا قوة عسكرية بريطانية تحت قيادة المندوب السامي البريطاني في فلسطين. كما شهدت إمارة شرقي الأردن تطورا آخر هو انجاز طريق حيفا بغداد.

وفي أواسط 1939م وافقت الحكومة البريطانية على أن يحل محل المجلس التنفيذي، مجلس وزراء يكون مسئولا أمام الأمير. وقد تشكل هذا المجلس برئاسة توفيق أيوب الهدى الذي شغل منصب كبير الوزراء.

وخلال الحرب العالمية الثانية وقف الأردن إلى جانب الحلفاء، كما شاركت القوات الحربية الأردنية القوات البريطانية في المجهود الحربي. واستخدمت بريطانيا إمارة شرقي الأردن موقع مهم لمواصلاتها الشرقية.

رابعاً: التحولات السياسية في فلسطين:

1. أهمية المنطقة:

أنها أرض عربية منذ آلاف السنين، وأراضيها وبساتينها ومنازلها ملك للعرب كما أنها المعبر الطبيعي لوصول البلاد العربية ببعضها البعض، والدعامة المادية الإقليمية اللازمة لتوحيد دولة العرب، فسواحلها تتم سواحل مصر وسواحل الشام، وأراضيها تسمح بوصول الحدود المصرية بالحدود السورية والأردنية، وتسمح بوصول كل من العراق وشبه الجزيرة العربية بالبحر الأبيض المتوسط، لهذا شعر الغرب الاستعماري بخطورة هذا الإقليم من قبل إعلان الحرب العالمية الأولى، وعرف بأن انتزاعها يسمح له بالسيطرة على كل المنطقة العربية المحيطة وتحقيق أطماعه الإستراتيجية، لذا سعت بريطانيا لضم المنطقة لنفوذها من أجل تحقيق مشاريعها الاستعمارية.

2. الانتداب البريطاني:

بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت ملامح النفاق والاختلاف بين العرب والبريطانيين، وظهر هذا النفاق في تضارب العهود التي قطعتها بريطانيا على نفسها تجاه العرب، فبعد مؤتمر سان ريمو في 25 أبريل 1920م حصلت بريطانيا على حق الانتداب على فلسطين دون مراعاة مصالح الشعب العربي وحقه في تقرير المصير، مما أثار نفوس العرب وساء لهم باحتقار الغرب الاستعماري لهم، فأخذ الشعب في تنظيم صفوفه وقرر الدفاع عن حريته واستقلاله.

ولإنهاء سخط العرب قامت بريطانيا بإنشاء حكومة عربية موالية لها تعمل على تهدئة العرب وذلك بتعيين مندوب سامي بريطاني في فلسطين، وأرادت استمالة عبد الله فأمدته بمساعدات مالية وسمحت له بتجنيد قوة من العرب، والدفاع عن شرق الأردن وفلسطين ضد أي هجمات قد تأتي من الصحراء، وهذا خدمة لمصالحها المتمثلة في تأمين الحدود وتجنب خطر عبد الله في حالة بقاءه في فلسطين. واحتفظت بالمنطقة تحت نظام الإدارة المباشرة تمهيدا لتثبيت أقدام الصهاينة فيها، وعملت على إحضار اللجنة اليهودية الدولية إلى فلسطين وإشراكها في الحكم وإدارة البلاد وإقامة نظام قضائي مستقل لليهود.

3. سياسة التهويد:

لقد واصلت بريطانيا سياستها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين عن طريق تعيين حكام من أنصار اليهود وعن طريق منحهم التسهيلات الاقتصادية وتيسير أمر هجرتهم.

أما عن العرب فإن موقفهم المتخاذل في بادئ الأمر سهل على المستعمرين تثبيت أقدامهم بالمنطقة ولو بطريق غير مباشر، لأن قيادة الحركة العربية عامة كانت تتركز في دمشق والقاهرة وبغداد، وبقيت فلسطين دون قيادة ثورية. كما أن وجود قوات الاحتلال بأسلحتها وعتادها في المنطقة عسر على العرب منازل المحتل في معركة منظمة أو حتى في حرب العصابات، إلا أننا لا نتجاهل المقاومة السياسية التي انتهجها الفلسطينيون، فهم أعلنوا عن عدائهم لليهود، وحاولوا اتخاذ سياسة معتدلة قائمة على المفاوضات مع البريطانيين، إذ أن الحركة العربية لم تكن قد بلغت مرحلة النضوج السياسي الذي يسمح لها بالثورة ضد المحتل، بالإضافة إلى ضعف القيادة العربية بسبب ميلها إلى الثقة في الصداقة والعدالة البريطانية، ولم تصل القضية الفلسطينية إلى عمل إيجابي إلا بعد إشراك الطبقة الوسطى في القيادات الشعبية في الثلاثينيات. وقامت الجمعيات الإسلامية تكافح من أجل عروبة فلسطين رافضة التصريح بإنشاء وطن قومي لليهود، فوُقت حوادث شهر أبريل 1920م خلفت قتلى عرب ويهود، وتيقنت بريطانيا من كره العرب لليهود فزادت قسوتها في معاملتهم، وعينت السيد "هربرت صمويل" مندوبا ساميا ليهتم بتسهيل أمر إنشاء وطن قومي لليهود، وشكل العرب وفدا فلسطينيا لشرح القضية في لندن والمطالبة بالحقوق العربية المشروعة، فطالب هذا الوفد بحقوق الشعب المدنية والسياسية والاقتصادية.

فأصدرت الحكومة البريطانية دستورا لفلسطين عام 1922م، شرحت فيه أمر قيام مجلس تشريعي يرأسه المندوب السامي وتكون أغلبيته من اليهود والبريطانيين، فقاطع العرب الانتخابات للمجلس التشريعي وقرروا مواصلة المساعي المشروعة لتحقيق الاستقلال والاتحاد العربي ورفض الوطن اليهودي، وبعد فشل الفلسطينيين بالدفاع عن حقوقهم الشرعية تمادت بريطانيا في سياسة تهويد فلسطين، فمنحت لليهود امتيازات في شتى الميادين ونشطت الحركة الصهيونية وقام وفد فلسطيني بالذهاب إلى لندن في مارس 1930م، وطالب بوقف الهجرة ومنع انتقال أراضي العرب إلى اليهود، وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي يشترك فيه الأهالي بنسبهم العديدة، لكن الحكومة البريطانية رفضت مطالبهم، فنشأت اللجنة التنفيذية العربية وبدأت بالنضال السياسي منذ عام 1931م، وذلك بتنظيم المظاهرات الوطنية كمظاهرة القدس في 13 أكتوبر سنة 1933م التي اشترك فيها النساء والرجال، وصرخت عاليا في وجه المحتل مطالبة بالحرية والاستقلال وضرورة الكفاح والتضحية من أجلها. وأخذت اللجان القومية تدعو العرب إلى الإضراب العام حتى يستجاب لمطالبهم، وقد نجح هذا الإضراب عام 1936م واجتمعت فيه كلمة كل الأحزاب واللجان القومية برئاسة السيد محمد أمين الحسني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى. كما قامت اللجان القومية بمهاجمة مخافر قوات المحتل والمنشآت الصهيونية، وكان القائد فوزي القاوتجي على رأس المتطوعين المجاهدين الذين خاضوا معارك ضد قوات المحتل وأعاونهم، وتعاون العرب

جميعاً لأنها معركة القومية العربية، فعجزت بريطانيا عن التفاهم مع الثوار فحدثت مجازر، وزجت السلطات البريطانية بما يزيد عن ثلاثة آلاف ووطني عربي في السجون والمعتقلات، لكن الملوك والأمراء تدخلوا وطالبوا من العرب الاتصال باللجنة وشرح قضيتهم أمامها، فقدمت اللجنة العربية مطالبها لوقف هجرة اليهود وإنهاء الانتداب وعقد معاهدة مع بريطانيا، تقوم بعدها حكومة دستورية في الإقليم، فعملت بريطانيا على التقسيم لحل الأزمة حيث يتم تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية تضم إلى شرق الأردن، والأخرى يهودية، ومنطقة ثالثة تشمل القدس وتكون تحت الانتداب، إلا أن العرب رفضوا المشروع، واليهود رفضوا نصيبهم في التقسيم، لكنهم قبلوا فكرة إنشاء دولة يهودية صهيونية، وبعدها عقد مؤتمر عربي في أوائل سبتمبر عام 1937م أقر أن فلسطين جزء لا ينفصل عن الوطن العربي، وأعلن رفضه لمشروع التقسيم وإنشاء دولة يهودية، وطالب بإنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين، إلا أن السلطات البريطانية أخذت في تطبيق سياسة البطش والتتكيل بالمواطنين العرب، فاعتقلت زعماء الحركة الوطنية وحلت اللجنة العربية العليا، وأخذت في نفي الأحرار، فقوبلت هذه الإجراءات بسخط العرب والثورة ضدها، فقامت بريطانيا بعقد مؤتمر للتسوية اقترحت خلاله قيام حكومة فلسطينية لا عربية ولا يهودية، تعلن استقلالها وترتبط معها بمعاهدة تضمن لها الاحتفاظ بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، إلا أن اقتراحها باء بالفشل وظل الصراع قائماً بين العرب والصهاينة.

خامسا – التحولات السياسية في بلاد الشام:

1. الحكم الفرنسي والثورات الوطنية 1920-1939م:

بدخول الجيوش الفرنسية إلى سوريا قضي على سيادة الدولة المستقلة وعلى مظاهر الحكم الوطني بها، وفرض الحكم العسكري على البلاد، وقامت السلطات الفرنسية بنزع السلاح من بقايا الجيش العربي وتسليم معداته إلى الجيش الفرنسي، وألغت صلاحيات الحكومة السورية وسيطرت على الجيش والأمن العام، وفرضت اللغة الفرنسية في الإدارات والمحاكم، وقامت بإثارة الخلافات المذهبية والطائفية وعملت على التفرقة العنصرية. وحكمت البلاد حكما مطلقا من قبل المفوض السامي منذ 1921م إلى غاية 1926م، واحتل الفرنسيون الإدارات والوظائف وخنقوا الحريات، لكن الشعب العربي في سوريا لم يستسلم لهذه التدابير، وثار في وجهه وأعلن عليه الثورة في مطلع 1920م – عرفت بثورة حوران – قتل خلالها بعض الجنود الفرنسيين، إلا أن فرنسا استطاعت إخمادها بالقوة، وتلا ذلك حادثة القنيطرة عام 1923م، التي هاجم فيها الثوار الجنرال غورو وحقي العظم حاكم دمشق وأصابوهما بجراح، فأرسل الفرنسيون حملة دمرت قرى عدة، وبعدها احتج الوطنيون إلى عصبة الأمم يستتكرون أساليب الحكم الفرنسي، وحينئذ قرر “غورو” إنشاء مجلس تمثيلي للدولة، وقاطعت فرنسا غورو وبعثت بالجنرال “ويغان” مفوضا ساميا جديدا مكانه، فأعلن عن تشكيل دولة سورية من دمشق وحلب وعهد برئاستها إلى صبحي بركات. وعلى الرغم من هذه الإجراءات لم يستسلم الشعب السوري وواصل نضاله ضد الفرنسيين، وفجر الثورة السورية الكبرى التي امتدت من 1925م إلى 1927م وشملت مناطق كثيرة في سورية، وقد جاءت هذه الثورة نتيجة تراجع فرنسا عن قراراتها وإساءة حكامها للسكان ومواجهتهم بالعنف ورفض مطالبهم، وكذلك نتيجة الحلاف الذي حدث بين الدروز والفرنسيين حول تعيين حاكم الجبل.

وقد قامت هذه الثورة لتحقيق أهداف منها توحيد أجزاء سوريا، وقيام دولة واحدة مستقلة ووضع دستور للبلاد وإنشاء جيش وطني. وانطوت تحت لواء هذه الثورات الجمعيات كجمعية العهد والجمعية العربية الفتاة وحزب الاستقلال، وكل العاملين في السياسة. وقد قابلت فرنسا الثورة بمنتهى القسوة والوحشية لكنها لم تغلح في إخمادها، مما دفع بها إلى تعيين مفوض سامي مدني هو “دوجوفنيل” وأوكلت إليه أمر التفاوض مع الوطنيين وإنهاء الثورة، فقام بتأسيس حكومة دخل فيها بعض الوطنيين على أساس إنهاء الثورة، وسافر إلى باريس ليحصل على موافقة حكومته فأخفق واستقال، وبعد استقالته عينت فرنسا “هنري بونسو” مفوضا ساميا على سوريا ولبنان، فأعلن عن إجراء انتخابات من أجل جمعية تأسيسية تضع دستور للبلاد، وعين حكومة مؤقتة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني للإشراف على الانتخابات، وافتتحت الجمعية أولى جلساتها سنة 1928م برئاسة هاشم الأتاسي،

وانتخبت لجنة لإعداد الدستور برئاسة إبراهيم هنانو، ولم تتوافق مطالب ومواد الدستور مع مصالح فرنسا فأصدرت قرارا بتعطيل الجمعية.

وفي عام 1930م أعلن بونسو عن دستور جديد، هو دستور الجمعية التأسيسية نفسه مع إضافة مادة تنص على وقف تنفيذ المواد التي تمس صلاحيات الدولة المنتدبة والتزاماتها، لكن الدستور قوبل بالاستنكار والاحتجاج، و دخلت البلاد في إضراب وقام الشعب بالمظاهرات في كل مكان. وفي عام 1932م جرت انتخابات وانتخب محمد علي العابد رئيسا للجمهورية، وشكل حقي العظم الوزارة، ثم استقال بسبب ماطلة “بونسو“ في حل القضية الوطنية، وعينت الحكومة الفرنسية “الكونت دومارتيل“ مفوضا ساميا جديدا وقدم مشروعا قوبل بالرفض من طرف الشعب لأنه لم يحقق آمالهم.

وعادت الاضطرابات في عام 1936م في عهد الشيخ تاج الدين الذي عرف بسياسة اللين، وقامت القوات الفرنسية باعتقال عدد من زعماء الوطنيين، وأعلن الشعب الإضراب مما اضطر السلطة الفرنسية إلى عزل الشيخ تاج الدين، و أصدرت عفوا عاما لإنهاء الاضطرابات والدخول في مفاوضات لعقد معاهدة للاعتراف باستقلال سوريا. وقد استقبل الشعب السوري المعاهدة بالرضا بما أنها تنص على اعتراف رسمي من قبل فرنسا باستقلال سوريا واحترام سيادتها ووحدتها. وانتخب هاشم الأتاسي رئيسا للجمهورية وتشكلت وزارة جديدة برئاسة جميل مردم، ولكن المجلس النيابي الفرنسي لم يصادق على المعاهدة وأخذت فرنسا تماطل وتثير العقبات في وجه الحكومة الجديدة، كإثارة الحركات الإقليمية والطائفية، وكانت الحكومة الفرنسية قد سحبت المقيم الفرنسي “دومارتيل“ وعينت بدلا منه “غبريل بيو“ فأعلن عن حكومته التي عدلت عن سياسة المعاهدة وعادت إلى سياسة الانتداب، عندئذ استقال رئيس الجمهورية والوزارة الوطنية، وعادت الاضطرابات إلى البلاد وسادها جو من الإرهاب وخنق الحريات وفي هذه المدة اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية.

سادسا — التحولات السياسية في المملكة العربية السعودية:

بعد القضاء على بعض القيادات القديمة في شبه الجزيرة العربية، ازدادت سلطة الأسرة السعودية الحاكمة في المنطقة لا سيما وأنها ربطت نفسها بعلاقات مصاهرة مع معظم القبائل، ومع زيادة سلطة الأسرة الحاكمة والدولة قلت الفوارق بين الأقاليم العربية، مما سمح لعبد العزيز آل سعود بتوحيد مملكته في 18 سبتمبر 1932م تحت اسم المملكة العربية السعودية، وأقام ابنه سعودا نائبا عنه في الرياض ووليا للعهد، كما أقام ابنه فيصل نائبا عنه في الحجاز ووزيرا للخارجية نظرا لمعرفته باللغات الأجنبية، ووجود السفارات الأجنبية في هذا الإقليم، وقد نجحت هذه الإدارة القوية في إقرار الأمن بالمملكة والضرب على أيدي العابثين به بشكل غير من تاريخ المنطقة.

اضطر عبد العزيز آل سعود من الناحية الخارجية والدولية، إلى التعاون مع السلطات البريطانية للمحافظة على الأمن والنظام على الحدود، كما عمل على تحسين علاقاته بجيرانه مما اضطرهم إلى نسيان العداوة مع السعوديين، ووافق على مقابلة الملك فيصل الأول، وتم ذلك في بارجة بحرية بريطانية بميناء الخليج العربي. وقد لعبت بريطانيا دور المحقق للسلام في المنطقة بين آل سعود وبقية ملوك وأمراء العرب، فنجحت في ذلك واستقر الوضع الذي رسمته لخدمة مصالحها. وقد شهد عام 1930م توقيع معاهدة صداقة بين العراق والسعودية، كما شهد العام ذاته إبرام معاهدة مع إمارة شرق الأردن، وهنا وصل السعوديون إلى مرحلة الصلح والتصالح مع أعدائهم الهاشميين أصحاب الحجاز الأصليين.

سابعا — التحولات السياسية في اليمن:

هاجمت البحرية البريطانية مدينة ثغر بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ثم سلمتها إلى محمد علي الإدريسي الذي اشترك في العمليات الحربية إلى جانب الحلفاء، إلا أن السلطات البريطانية في عدن استمالت الإمام يحيى وهذا من أجل تسوية المشكلات المتعلقة بالحدود مع المحميات البريطانية في الجنوب، وبهدف عقد اتفاق صداقة بين الطرفين.

وجدت إيطاليا أن بريطانيا قد مهدت لها الطريق في اليمن من خلال موقفها اتجاه مسألة الحدود الجنوبية، واتجاه مسألة عسير، ورأت إمكانية مد نفوذها إلى السواحل الشرقية لجنوب البحر الأحمر، وهو ما يسهل لها التحكم في اريتيريا ويساعدها على التحكم في خطوط المواصلات الدولية بين الشرق والغرب عند باب المنذب. جاء السفير الإيطالي لليمن في أوت 1926م، ووقع الإمام يحيى معاهدة تفاهم مع إيطاليا وهي بمثابة اعتراف باستقلال اليمن وسيادتها على المنطقة، تعهدت فيها إيطاليا بعدم التدخل في شؤون الداخلية لليمن. ربطت هذه المعاهدة الدولتين لمدة عشر سنوات، لكن الأمور تغيرت بعد أن عقد عبد العزيز آل سعود معاهدة الطائف مع الحسن الإدريسي في أكتوبر 1926م، ووضع عسير تحت حماية السعودية، وهذا ما حد من توغل الإمام يحيى في المنطقة.

اشتد الصراع بين البريطانيين واليمنيين من ناحية أخرى بشأن الحدود، وذلك بعد أن دخلت القوات اليمنية إمارة الضالع ورفضت التخلي عنها، وهذا ما جعل بريطانيا تقصف اليمنيين بال سلاح الجوي. وقد أثار هذا الفعل الهمجي من طرفها حفيظة الرأي العام في البلاد العربية، فتوسط سلطان الحج لإقامة الهدنة بين بريطانيا واليمن، وتم عقد معاهدة 11 فيفري 1934م اعترفت بموجبها بريطانيا باستقلال اليمن مع بقاء مشكلة الحدود معلقة.

لم تتمكن هذه المعاهدة من أن تحد من ازدياد النفوذ الإيطالي في اليمن رغم أنها كانت دعامة للمملكة اليمنية في الاعتراف باستقلالها في المحيط الدولي. وكانت هذه المملكة مهددة فعلا وقت التوقيع على المعاهدة بزحف قوات السعوديين عليها من الشمال، بل لا نستبعد أن يكون اليمنيون قاموا بتوقيع المعاهدة مع بريطانيا لكي لا يقلقهم مشكل الجنوب ولو مؤقتا، ويتفرغوا لمشكل الشمال مع جيرانهم.

المراجع

1. جلال يحيى، العالم العربي الحديث.
2. الجعفري محمود، بريطانيا والعراق 1914-1958.
3. لوانان لبيب رزق، المرجح في تاريخ مصر الحديث والمعاصر.
4. أحمد إبراهيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة.
5. عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر.
6. محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية.
7. إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر.
8. محمد حمدي الجعفدي، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1955.
9. أحمد عبد الرحيم، تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة.
10. عبد الرحمان الرافي، ثورة 1919م.
11. أحمد عبد الرحيم مصطفى، تاريخ مصر السياسي.
12. حسان الحلاق، قضايا العالم العربي.
13. كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية.
14. نجيبة لحر، السياسة البريطانية في العراق 1920-1958.